

Distr.  
GENERAL

S/1998/401  
18 May 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ وجّهها إليكم سعادة الدكتور بلاغوي هاندزيسكي، وزير خارجية جمهورية مقدونيا، بشأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأرجوكم التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناسته كالوفسكي  
السفير

## المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام  
من وزارة خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن عميق تقديري وأن أغتنم هذه الفرصة لأشرح الأسباب الداعية في رأينا إلى ضرورة بقاء بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا بعد ٣١ آب/أغسطس من هذا العام.

لقد اتخذ مجلس الأمن قراره ١١٤٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، كما هو معروف، على أساس رسالتنا المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ التي طلبنا فيها، بعد تقديم حجج كثيفة، تمديد بقاء البعثة في جمهورية مقدونيا، وتقريركم المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/911).

وقد قرر مجلس الأمن في ذلك القرار:

١ - أن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، مع سحب العنصر العسكري عقب ذلك فورا؛

٢ - أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن طرائق إنهاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بما في ذلك الخطوات العملية لسحب العنصر العسكري على الفور بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وأن يقدم توصية بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية.

وواضح أن مجلس الأمن أخذ في اعتباره ملاحظاتكم بشأن التطورات الإيجابية التي جرت في المنطقة، لا سيما استقرار الحالة في ألبانيا، واقتناعكم بأن السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا يظلان متوقفين إلى حد بعيد على التطورات التي تحدث في أجزاء أخرى من المنطقة. وقد عدتكم في الفقرة ٢٤ من تقريركم معظم الحجج الواردة في رسالتنا والتي أشارت، فيما أشارت إليه، إلى احتمالات حدوث تطورات سلبية في بعض أجزاء من المنطقة، لا سيما في كوسوفو، بوصفها عوامل عدم استقرار خارجية، وقد استنتجتم أنه "بالرغم من أن أيا من تلك العوامل لا يمثل تهديدا فوريا للسلم والاستقرار في البلد المضيف، فهي تبرز مستوى عدم إمكان التنبؤ بالتطورات الخارجة عن إرادة سلطات البلد المضيف، والأخطار التي ينطوي عليها ذلك".

ومع الأسف، كان لكل من دواعي قلقكم بشأن عدم القدرة على التنبؤ بالتطورات وبالأخطار التي تنطوي عليها، وتخوفاتنا بأن الحالة في بعض أجزاء المنطقة، لا سيما في الشمال، ستتدهور، ما يبررها.

وبالرغم من جهودنا للإبقاء على التعاون مفتوحا مع جميع البلدان المجاورة، وهي جهود أثمرت إلى حد الآن عن تحسن ذي شأن في علاقات جمهورية مقدونيا مع الجمهورية اليونانية، ولا سيما مع جمهورية ألبانيا، فإن مسألة رسم الحدود الدولية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال قائمة، وهي مسألة بدأت تتخذ، بالنظر إلى التطورات الجارية في كوسوفو المجاورة لجزء من تلك الحدود، أبعادا مختلفة وخطيرة.

وبالرغم من اشتراك المجتمع الدولي عموما لا سيما الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وفريق الاتصال، وتوصياتهم ببدء الحوار دون شروط مسبقة بغية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في كوسوفو، وبالرغم مما تقدمه بلدان المنطقة، بما فيها جمهورية مقدونيا، ومن دعم كامل وما تسلكه من نهج بناء فيما يتصل بهذه المسألة، فإن الحالة في كوسوفو تتدهور باستمرار مهددة باندلاع نزاعات عسكرية مباشرة قد تشمل المنطقة كلها وتزعزع استقرارها وتحدث نتائج مروعة بالنسبة للسلم والاستقرار في أوروبا بأكملها.

وقد بذلت جمهورية مقدونيا في السابق جهودا عديدة لحماية حدودها مع جمهورية ألبانيا، لا سيما الجزء من الحدود المشتركة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المواجه لكوسوفو، وقد حققت إلى حد الآن أقصى ما يمكن تحقيقه من نتائج في صيانة الحدود ومنع اجتيازها بشكل غير مشروع واحتمال تهريب الأسلحة من جمهورية ألبانيا. وأود، في هذا السياق، أن أشدد على الإسهام الكبير الذي قدمته بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة المراقبة التابعة للجنة الأوروبية، ولا سيما بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا، وأن أشير أيضا إلى جميع تقارير هذه الهيئات التي تؤكد استتباب الأمن على هذه الحدود.

وأود بشكل خاص الإشارة إلى أن حكومة جمهورية مقدونيا اتخذت تدابير شاملة بغية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ المتعلق بفرض حظر على توريد جميع أنواع الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولجميع البلدان المساهمة في نشر البعثة التي تُعتبر، ولا شك، من أكثر بعثات الأمم المتحدة نجاحا، والتي قامت بدور بارز في تثبيت استقرار الوضع على طول الحدود الشمالية والغربية وكانت رادعا وعامل تثبيت للاستقرار في المنطقة بأكملها. ومن الجوانب التي كانت لها أهمية حاسمة في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة، تحديد ولاية البعثة تحديدا واضحا، والروح المهنية التي تحلّى بها المشتركون من جميع البلدان، وهيكل العنصر العسكري للبعثة، وكذلك التعاون الممتاز بين قادتها المدنيين والعسكريين وبين مؤسسات جمهورية مقدونيا، لا سيما وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. وهذه هي الأسباب الأساسية التي جعلت مواطني جمهورية مقدونيا يرحبون بقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأفرادها ويقبلونهم رسل سلام فعلا.

وفي ظروف تتسم بما يلي:

- تطورات سلبية شمال حدودنا، لا سيما في كوسوفو، وخطر اندلاع نزاعات عسكرية مباشرة؛
- حدود لم تُرسم بعد بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛
- توترات على طول الحدود الألبانية - اليوغوسلافية يمكن أن تصبح بمر الزمن مصدر عدم استقرار؛

قد يتعرض السلم والاستقرار في البلدان المجاورة، بما فيها جمهورية مقدونيا، للخطر، ولذلك نعتقد أنه إذا ما أُنهيت بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ٣١ آب/أغسطس، لا سيما إذا سحب عنصرها العسكري، فإن ثغرة أمنية ستنشأ لا محالة ليس فقط على طول حدودنا الشمالية والغربية وإنما في المنطقة بأكملها.

إننا نتوقع من الأمم المتحدة وكذلك من الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تأخذ في اعتبارها عوامل عدم الاستقرار المذكورة أعلاه، لا سيما شمال حدودنا، وأن تتخذ قرارا بتمديد بقاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا، وفقا لنفس الولاية والهيكل الحاليين وللتناسب بين كتيبة بلدان الشمال الأوروبي والكتيبة الأمريكية، مدة ستة أشهر بداية من ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧، خفض العنصر العسكري الأصلي البالغ ١٠٥٠ فردا بـ ٣٠٠ فرد. ويبلغ قوام العنصر العسكري حاليا ٧٥٠ فردا.

وإننا نعتقد أنه إذا ما استمر تدهور الحالة في كوسوفو، فإنه ينبغي للخبراء العسكريين التابعين للبعثة أن يفكروا جديا، بالتعاون مع سلطات جمهورية مقدونيا وبموافقتها، في إمكانية تعزيز العنصر العسكري، مع الإبقاء على الهيكل الحالي وعلى التناسب بين كتيبة بلدان الشمال الأوروبي والكتيبة الأمريكية. (توقيع) بلاغوي هاندزيسكي

- - - - -